البعد المكاني في صياغة سياسات الإسكان

د. وليد بن سعد الزامل *

يُستخدم مصطلح الإسكان الميسر Affordable housing لوصف الوحدات السكنية التي تقع ضمن «حدود التكلفة المعقولة» للأسر ذات الدخل المتوسط أو المنخفض. في الحقيقة، إن المفهوم الشامل لسياسات تيسير الإسكان أكثر تعقيداً لكونها تخضع لمتغيرات مكانية وزمانية، فالوحدات السكنية تتباين أسعارها تبعاً للتوزيع المكاني على مستوى المدينة نفسها أو وفقاً لطبيعة المدينة، وحجمها، وأهميتها الإقليمية. كما يتأثر الإسكان بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والإدارية؛ فأسعار الوحدات السكنية في المدن الكبرى تختلف كلياً عن الأسعار في المدن الصغيرة أو القرى على الرغم من ثبات خصائصها الفيزيقية.

إن أزمة الإسكان تترافق غالباً مع زيادة وتيرة التحضر أو ما يعرف بالتمركز السكاني في المدن، وما يصاحبه من هجرة للمجموعات الاقتصادية محدودة الدخل بحثاً عن فرص وظيفية أو تحسين أساليب المعيشة. وعلى الرغم من أن مخزون الإسكان في المدن الكبرى قد يشكل فائضاً كمياً مقابل الطلب، ولكنه في الوقت ذاته يعجز عن تلبية احتياج الفئات السكانية متوسطة أو محدودة الدخل؛ وذلك نظراً لزيادة الفجوة بين قيمة المسكن ودخل الأسرة. وبشكل عام، يتأثر حجم العرض والطلب في الإسكان بعوامل عديدة تتضمن دخل الأسرة، والتركيبة السكانية، ومعدل النمو السكاني، والهجرة الداخلية بين المدن، ومعدل نمو شريحة الشباب، وسياسات التمويل، وصناعة البناء، والتشريعات العمرانية في المدن.

إن اختزال مفهوم سياسات تيسير الإسكان بتوفير وحدات سكنية اقتصادية يعبر عن نظرة قاصرة للإسكان كعنصر متغير عبر الزمان والمكان. مثل هذا المفهوم يركز على التكلفة المباشرة للوحدة السكنية دون الأخذ بعين الاعتبار بالعوامل الاقتصادية المحيطة والسياق الحضري. إن المشروعات السكنية التي توصف بالإسكان الميسر قد تواجه بالرفض من المستفيدين لكونها لا تأخذ في عين الاعتبار «التكاليف غير المباشرة» مثل تكاليف النقل، والمعيشة في المدينة، وتكاليف المرافق، والخدمات. وعليه فإن سياسات الإسكان تسعى إلى تحقيق سوق الإسكان المتوازن والذي يحافظ على إمدادات كافية من الوحدات السكنية تنسجم مع حدود القدرة الاقتصادية، وتوافق مع الخصائص الاجتماعية للأسر ضمن إطار السوق العادل.

إن التباين في سوق الإسكان بين المدن يؤثر على طبيعة إنفاق الأسر على الإسكان والاحتياجات الأخرى مثل الإنفاق على التعليم، الصحة، والغذاء. ويعتمد مقياس تيسير الإسكان على التوازن بين عدد الوحدات السكنية وحدود الدخل للمجموعات الاقتصادية في المدينة. فالأسر التي يتم تصنيفها كدخل متوسط يمكنها تحمل تكاليف الإسكان في مدينة ما، ولكنها لا تستطيع تحمل التكاليف في مدينة أخرى نظراً لتباين سوق الإسكان. أقول، إن تصنيف حدود الدخل للمجموعات الاقتصادية يجب أن يتوافق مع حساب متوسط دخل الأسرة لكل مدينة. وتبعاً لذلك، فإن سياسات الدعم أو التمويل للإسكان يفترض أن تتباين بين المدن من خلال مقارنة متوسط الدخل العام للمدينة ومتوسط سعر المسكن ضمن إطار السوق العادل وذلك لتغطية الفجوة بين الدخل والإنفاق على الإسكان. وأخيراً، فإن تطوير قاعدة بيانات شاملة للمدن السعودية يمكن أن تكون خطوة أولى نحو صياغة سياسات إسكان عادلة تأخذ في عين الاعتبار التباين المكاني لخصائص سوق الإسكان في المدن السعودية.

* أستاذ الإسكان المشارك في جامعة الملك سعود

شبابنا والاستثمار المؤجل كثيراً

حنان درويش عابد

يمتلك شبابنا السعودي الكثير من الإمكانات الإدارية العالية، والخبرات المعتبرة في سوق من أكبر أسواق المنطقة العربية، وأقواها من حيث القوة الشرائية. والتجارة والأعمال في هذه السوق لطالما كانت ضاربة بجذورها في تاريخ هذه الأرض وفي حضاراتها القديمة، ما أعطى دائماً لفكرة التجارة والاتجار زخماً دائماً بين سكان هذه الدولة الواسعة والممتدة جغرافياً، والتي يمتلك أهلها موروثاً تجارياً غنيّاً مكنهم في عصر الدولة السعودية الحديثة من التألق في عالم الأعمال شرقاً وغرباً، فلمَ إذاً أصبح هناك تراجع في جرأة الشباب على اقتحام عالم التجارة مقارنة بالأجيال السابقة، على الرغم من أن جيل اليوم يمتاز عن الجيل السابق بحمله لمؤهلات عليا في الإدارة والأعمال، ما يعني أنه من البدهي أن يكونوا أكثر قدرة ومهارة على تأسيس وإدارة أعمال تجارية ناجحة، وأن يكونوا أكثر جرأة على خوض مثل هذه التجربة؟

وبعيداً عن صورة الواقع المعاش، من الضروري أن نستحضر ونحن نتحدث عن مشكلة «إرادة» من هذا النوع، أن نستحضر مفاهيم قد تساعد هذا الجيل على تحسين إدراكه ووعيه تجاه قضية تأسيس الأعمال، فمن جهة لدى شبابنا القدرة على دراسة أي مشروع قبل تنفيذه بأدوات لم تكن تتوفر للتاجر التقليدي عالمياً وليس فقط سعودياً عند قيامه بإنشاء مشروع ما، وهذا يعني أن لدى شبابنا اليوم القدرة على استخدام العلم بشكل جيد لوضع دراسات جدوى فعّالة، ما يجعل المخاطرة في أدنى صورها وحالاتها.

من ناحية أخرى، لدى شباب اليوم مفاهيم مغلوطة حول تصوراتهم للملكية الخاصة وتملك المشروعات، فهناك صورة نمطية لديهم عن كون العمل الخاص يجب أن يقتصر على مالك واحد، ما يجعل إنشاء أعمال خاصة في ظل بيئة تنافسية شديدة محلياً وعالمياً أمراً قد يتعذر على الكثيرين بلوغه أو تحقيقه في عصرنا الحالي، لأن ثقافة العمل الجماعي غائبة عنهم. ومن هنا فالعمل الجماعي سيكون بالضرورة مستقبلاً المخرج الأفضل لحل مشكلة نقص السيولة، ونقص الخبرة، والتردد في خوض المغامرة خوفاً من الخسارة.

ختاماً، سيظل التدريب واحداً من أهم أوجه الخروج من مأزق الخوف من تأسيس المشروعات في حال وجود المقدرة المالية، إذ إن التدريب سيعني كما هو اليوم وبشكل أكبر في المستقبل أن الفرد الخاضع للدورات التأهيلية التي تتعلق بإنشاء المشروعات هو أكثر فهماً للسوق، وأكثر ثقة بنفسه وقدراته، وأكثر اطمئناناً على رأس ماله، ذلك أن الإنسان هو عدو ما يجهل، وكلما اتسعت معارفنا حول قضية ما، كلما كنا أكثر قدرة على تطويع المصاعب ومواجهة التحديات بثقة وبشجاعة.

تأجيل الدراسة أو التعليم عن بُعد

محمد العتيبي

وأنا أقرأ خبر إعلان الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض عن وصول دفعة جديدة من المقررات الدراسية لمستودعاتها استعداداً للعام الدراسي المقبل تواردت في ذهني عدة أسئلة عن إمكانية استمرار الدراسة من عدمها في ظل أزمة كورونا، خصوصاً أن بعض المسؤولين والمختصين يرون أن تداعيات هذه الجائحة قد تستمر حتى نهاية هذا العام 2020، هل يكفي وعي الطلاب بخطر كورونا خصوصاً طلاب المرحلة الابتدائية وما دونها؟ وهل برامج التوعية المقررة كافية؟ وماذا عن جاهزية البيئة التعليمية بوسائلها وأدواتها للتعامل مع هذا الوباء؟ وهل الكوادر الإدارية والتعليمية قادرة على تطبيق الإجراءات الاحترازية بحذافيرها على الطلاب والطالبات؟ ونحن كما نعلم بعددهم الكبير في المدارس وتزاحمهم الشديد الذي ربما قد يعيق الجهود المبذولة في السيطرة عليهم وهي التي قد تنجح من قبل أهاليهم خارج أسوار المدرسة في الحديقة أو السوق والأماكن العامة عموماً للتحكم بهم أكثر.

الحقيقة ليس هناك شك أن الكثير من الآباء والأمهات والمربين في ظل هذه الظروف يقلقهم التفكير في كيف سيكون وضع أولادهم في المدارس وكيف يتعايشون مع الوضع الجديد والبعض منهم -وهذا ما لا مسته بنفسي- يفكر جدياً في عدم إلحاق أولاده في المدرسة للفصل القادم وربما العام الدراسي بأكمله خوفاً على أولادهم خصوصاً ممن يعانون من الأمراض المزمنة كالأمراض التنفسية، فصحتهم أغلى من كل شيء -على حد قولهم- ولهم العذر في ذلك، ومن وجهة نظري أرى أن تأجيل الدراسة للفصل الدراسي القادم خيار مهم جداً ويؤخذ في عين الاعتبار أو على الأقل لدينا خيار التعليم عن بعد ولنا معه تجربة فريدة في الفصل الدراسي الثاني للعام الماضي.

كما نعلم فإن أمام وزارتنا الموقرة مدة شهرين تقريباً وهي تعتبر فترة كافية لوضع الخطط والإستراتيجيات والتجهيزات للمرحلة الجديدة لما يرونه مناسباً وتهيئة الطلاب وأولياء الأمور لما هو قادم من خلال التوعية الصحية وتزويدهم بالتعليمات الضرورية أو تعزيز الإعداد للتقنيات والشبكات المعلوماتية وتكثيف التوعية التقنية للطلاب وأولياء أمورهم -مع مراعاة وضع غير القادرين منهم- في حال إقرار التعليم عن بعد لأنها كما ذكرت تجربة جديدة علينا وكانت جميلة، ونحن جميعاً بلا شك نثق بالمسؤولين في وزارة التعليم وما يقومون به باستمرار لما يخدم الصالح العام ونثمن جهودهم وفقهم الله وسددهم ونثق بحرصهم الكبير على سلامة الطلاب والطالبات وتذليل كل الصعاب التي تواجههم وتواجه أهاليهم.

شوارعنا.. متى تتعافى؟

صالح العبدالرحمن التويجري

لا شك أن الشوارع والممرات داخل المدن وباطن الأحياء هي من الأهمية بمكان، ومنذ بدأت الأمانات والبلديات ترصف تلك الشوارع والممرات وإلى اليوم وهي تخضع يومياً للتجريح أعني للحفر والدفن، ولا شك أنه لا بد من حدوث هذا الأمر فهناك حفريات لتمديد المياه وأخرى للكهرباء وثالثة للهاتف وكذا الصرف الصحي وخلافها، هذا بخلاف الحفريات للخدمات الطارئة كمواقف النقل العام. ومن المعلوم أن الحفريات لا تتم إلا بعد الاتفاق مع الأمانة أو البلدية المعنية، وأجزم أن من ضمن الاتفاق هو إعادة رصف ما يتم حفره بما يساوي وضعه قبل الحفر، وهذه أمور لا بد منها من أجل إيصال مختلف الخدمات للمواطن (مساكن - معارض- مكاتب)..

ولكن يا ترى هل تلك الشركات التي تقوم بإجراء حفريات بشوارعنا تفي بما تضمنته شروط الحفريات؟ ففي البداية وفور الانتهاء من الحفريات يتم رصف المكان بالأزفلت ولكن الكثير منها لا يتم رصفه وفق ما وجب وتضمنه العقد وبعد أيام أو أسابيع من انتهاء العملية تظهر علامات عدم الوفاء من قبل الجهات المستفيدة بشروط الحفر بدليل ظهور إما هبوطات أو ارتفاعات أو تشققات وربما تكون مكشوفة أي لا يمكن الصبر عليها لأنه لا يسهل السير عليها بالنسبة للراجل بل حتى المركبات تأنف من المرور من خلال البعض منها، وفي تلك الحالات تجد العابر مرة تهوي رجلاه بهذا المهبط وتارة تكع قدماه عند عبوره المرتفع وربما تتسبب بسقوطه فيرتطم بالأرض، وهذا لا شك سيكون مؤلماً جداً إن لم يحدث ضرر يوجب زيارة الطبيب، علماً أنه قد يتكرر إصلاح بعض الهبوط عدة مرات من قبل البلدية المختصة ولكن لا خلاص.

وهنا السؤال: هل أن الأمانة أو البلدية المعنية لا تقف على الموقع بعد الانتهاء من العملية وتسوية المكان أم أنها تكتفي بإقرار العامل أو المسؤول عن عملية الحفر بإتمام التسوية؟ ننتظر.. وبالله التوفيق.

أثر التعليم عن بُعد على الأجيال

د. حسان الحقباني

مع اندلاع جائحة كورونا وخطرها على طلبة المدارس، بادرت الحكومات بإغلاق المدارس حمايةً لهم، البعض منهم يتمتع ببنية تحتية تقنية ساعدت على إكمال الخدمة التعليمية لطلابها، والبعض توقف بأمل انتهاء الأزمة والعودة لمقاعد الدراسة واستكمال الموسم الدراسي. هذه الجائحة المباغتة امتحنت الحكومات في جاهزيتها لإدارة الأزمات وتقديم خدماتها في ظل ظروف قاهرة.

وبلا شك يقاس نجاح تلك التجارب من خلال اختبارات محكية معيارية تقيس مدى استفادة الطلبة من تلك الخدمة المقدمة عن بعد وتحقيقه على الأقل الحد الأدنى من درجات الاجتياز، وكذلك تقاس إحصائياً بعدد المستفيدين المتفاعلين مع الخدمات الإلكترونية والمشاركين بالدروس والواجبات وتفاعل معلميهم وعدد الدروس النشطة... إلخ.

هذه الأزمة القاهرة رفعت سقف التوقعات وظهرت أصوات تنادي بالاعتماد على التعليم عن بُعد، وهنا لنا وقفة عن الاضطراب المعرفي في عدم التفريق بين مفهومي التعليم عن بعد والتعلم عن بعد، فمن الواضح جداً أن مفهوم «التعليم» يشير بأنه إلزامي ومتطلب للحصول على شهادة أكاديمية واجتياز مرحلة دراسية ومناسب للفئات العمرية بمراحل التعليم العام، ومفهوم التعلم عن بعد يكون تعلماً يمارسه المتعلم بإرادته ووفق احتياجاته التعليمية أو المهنية أو المهاراتية للحصول على شهادة جامعية ودراسات عليا أو تدريب مهني أو مهاراتي، ويبقى السؤال: في ظل ظروف جيدة ودون أزمات هل يمكن أن نقدم الخدمة التعليمية لمراحل التعليم العام عن بعد؟!

لنجيب على هذا التساؤل الفلسفي يجب علينا أن نفهم خصائص المرحلة العمرية المقدم لها هذه الخدمة من وحي علم النفس التربوي والنظريات التعليمية، يُنظر للتعليم بأنه ليس فقط تلقينا للمواد الدراسية والحصول على درجات نهاية السنة، بل هو عملية مستمرة تتمحور حول صقل الطالب اجتماعياً، ثقافياً، مهارياً، بدنياً، أدبياً وعلمياً.. كل هذه العوامل هي أساس العملية التربوية ولا يوجد بديل عنها سوى تلقي الخدمة التعليمية داخل البيئة المدرسية التي تتيح للطلبة في هذه المرحلة العمرية من اكتساب المهارات الاجتماعية من الأقران والمعلمين، والمهارات السلوكية الخاصة بالانضباط والجد والاجتهاد والمسؤولية وفي بناء القيم والاتجاهات وصناعة الشخصية وتعلم مهارات الحياة.. إلخ، فخلال مراحل النمو تُشكل مؤسستي (البيت - المدرسة) أنماط السلوك للطفل وهي المسؤولة عن التنشئة التربوية الاجتماعية، ولا يمكن عزل مؤسسة عن أخرى أو الاكتفاء بواحدة للوصول لمستوى تنشئة صحي وآمن نفسياً واجتماعياً للطفل.

ومن الناحية التعليمية للتعليم عن بعد سيكون هناك فاقد تعليمي كبير أثره متعدّ على الاقتصاد الوطني من حيث ضعف جودة المخرجات التعليمية، وعلى سبيل المثال المواد الدراسية ذات التخصص العلمي مثل الرياضيات والعلوم واللغات، هل سيكون بمقدور الوالدين متابعة الدروس مع أبنائهم في كل هذه المواد المتخصصة التي تحتاج لمعلم خبير؟! بالإضافة إلى صعوبة تحقيق العدالة لجميع الطلبة بالتعليم عن بعد بالاختبارات وقياس دقيق للمخرجات التعليمية. ولعل التاريخ شاهد على فشل بعض الدول التي حاولت المضي قدماً في التعليم عن بعد (دون أزمات) وعادت مرة أخرى لحضن المدرسة المسؤولة عن تحقيق غايات التعليم (كوريا الجنوبية كمثال). ولننظر للأمر بواقعية حتى الآن؛ مخرجات التعليم عن بعد الجامعية لا تحظى بالقبول لدى جهات التوظيف الحكومية كوظيفة معلم على سبيل المثال.

خلاصة القول، من المهم عدم الخلط بين مفهومي «التعلم عن بُعد» الذي يسجل به الراشد لاكتساب المعارف والمهارات وبكامل إرادته، وبين مفهوم «التعليم» الإلزامي الذي يجب أن يحصل عليه الطلبة بمراحل التعليم العام، وعدم رفع سقف التوقعات بالتعليم عن بعد والدخول في نفق مظلم عنوانه الهدر والفاقد التعليمي لاستثمار الدولة في جيل الرؤية.

نسعد بإستقبال مشاركاتكم على صفحة«الرأي»
من خلال البريد الالكتروني التالي:
RB-opinion@alriyadh.com

الفصل الموجع من الحكاية

شفاء بنت هادي الحامظي

كلما وَقَعتُ في هذه الأيام على خبر وفاة في شبكات التواصل الاجتماعي، تنتابني غصةٌ جارحة لا تشبه بقية الغصص، وتتحجر معها دموعٌ حارقة في عيني ليست كالدموع، ولا سيما إن كانت حالة الوفاة لأحد الأبوين، فأظل طيلة يومي أدعو لهم ولذويهم، لأني أعرف جيداً كيف سيكون حالهم في ذلك اليوم..

فبعد وفاة والدي في التاسع من رمضان الشهر الماضي، مكثتُ ثلاثةَ أيام بلياليها وقد تزيد، وأنا أدعو الله أن يوقظني من هذا الكابوس، وكل ما صحوتُ من غفوتي العابرة، شعرتُ بالكابوس جاثماً على روحي كاتماً على أنفاسي، وموقفاً الزمن..

وفي يوم الدفن، أَدْخلَ والدي رحمه الله، وغفر له، وعفا عَنه، مغسلة الأموات محمولاً، ودخلناها على الأقدام، وسيأتي علينا ذلك اليوم، نسأل الله حُسْنَ الخِتام..

كان شعوراً مهيباً، تقشعر منه القلوب والأبدان، هناك فقط تستشعر ماهية الحياة.. ومن فضل الله علينا، أن هذه هي المرة الأولى لنا في هذا المكان، جئنا لنودعَ والدنا (مضغةُ قلوبنا)، نقبله قبلةَ الوداع الأخيرة، قبلةً ساخنَة، أَلْهبَت من وجع أرواحنا، وكأني أشعرُ بها تذيب برودة جبينه الطاهر..

وبينما نحن قيام، ننتظر دورنا للدخول، كان شيءٌ في داخلي وفي عقلي يصرخ: متى استيقظ متى أفيق، لا أحتمل كل هذا الوجع، إنه يسحقني يُفَتتُ أوصال قلبي، وإذ بصوت قادم إلينا وكله أسى يقول لنا: (عظم الله أجركم في أبوكم)، هنا.. لم أستطع التماسك، أَفْلتُّ من أصابع القوة الخفية المتبقية بي، شَعرتُ وكأن تلك العبارة تعتصر قلبي حتى كاد أن يقف، أوجعتني بحق اَلمتني كثيراً من حيث لا أدري، ثم بادَرَت باحتضاننا واحدة تلو أخرى، فبكيتُ على كتفها كما لم أبك في حياتي من قبل، وفي لحظة: تذكرتُ أمي، فعَلَيَّ أن أكون قوية لأجلها، فهي أحوج ما تكون لنا الآن، في هذه اللحظة تحديداً..

فاتّكأتُ على الجدار، ورميتُ بكل ثقلي عليه.. ثم انبعثَ صوتٌ متهالك من المقاعد الواقعة على يساري، امرأةٌ عجوز، حودب الزمن حنجرتها، فخرج صوتها ضعيفاً هزيلاً، قالت بهذه اللهجة، (إن شاء الله ابني بخير، أنا جيت آخذه، وارجعه معي البيت)، فعلمتُ حينها أن وقع الفاجعة عليها كبير، لم تتقبل خبر وفاة ابنها بعد، بكيت من أجلها كثيراً، دعوتُ الله لقلبها، وأن يرحم ضعفها، وكبَر سنها، وأن يلهمها صبراً ورضا وثباتًا.. لا أدري كيف كان حالها عند وداعها الأخير له، لكني ظللتُ أدعو لها كل ما تذكرتها، وإلى يومنا هذا، سخرني الله لها، وأسأل الله أن يسخر لأبي من يدعو له..

أناسٌ كثر في هذا المكان، جاءوا ليودعوا أحباباً لهم، وفي كل يوم، وفي مثل هذا المكان، يأتي أناس، ويذهب آخرون، فرحمة الله على الموتى.. وبعد انتظار أحسستُ وكأنه دهر، الوقت ثقيل، كئيبٌ، موحش، وموجع، جاء دورنا لنودعَ فقيدنا، وكنتُ أخشى هذه اللحظة، أخافها، وأهابها، كاد يغمى علي، وأنا أَجُرُ خُطايَ إلى أبي، إلى جسده فقط، وأنا أدعو: (يارب ثبتني).

وحين وقعت عينا أمي على أبي بكت بكاءً مريراً، بل جاشت بالبكاء، حتى ذابت قلوبنا كمداً، رحمه الله، ورفع منزلته في علّيين، وربط على قلبها المكلوم، رجلٌ كأبي لَن يضيعَه الله برحمته وكرمه، فقد كان نعْم المربي، ونعْمَ الزوج، وَنعْمَ الإنسان اَلمسلم، نحن بَكينا على أنفسَنا بعده، بكينا اشتياقنا إليه، بكينا حياتنا دونه. وبِمَنٍّ من الله، وفضله، ورحمته ربط على قلوبنا عند دخولنا إليه، فقبلناه، ودعونا له، وعَلَت الأصوات حينها عدا صوته، وددتُ لو أنه يحتضنني مرةً أخيرة، وددتُ لو أنه يُقَبلَني قبلة وداع، لكنه لم يفعل، كان ساكناً مستغرقاً في نومه الأبدي، ثم قبلناه قبلةً عميقة قبل خروجنا، وثَقُلت أرواحنا، وَثَقُلت معها أجسادنا، استعصت علينا، أبت المسير، فأخذنا نجرها جراً... عُدْنا ولكن ليس كما كُنّا، كل شيء فينا اختلف، حتى الحياة، لم تَعُدْ هي الحياة، أخذَ شيءًا من أرواحنا وقلوبنا معه للأبد، أصبحتُ أراه في كل الوجوه، وفي كل الأصوات، وفي كل الكلمات، أصبحتُ أراه حتى في حديثي، وردود أفعالي، فَرَحِمَ الله تلك الروح الطاهرة، وذلك القلب النقي، التقي، وتلك العينين الدامعتين على الدوام من خشية الله، نستودعك كله يا الله من أن يمسه العذاب، ونسألك بوجهك العظيم أن ترفع منزلته في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء، وموتى المسلمين أجمعين، ونحن يا الله إذا صرنا إلى ما صاروا إليه إلى يوم يبعثون، ويارب اسكب الصبر والرضا، والسكينة، والطمأنينة، في قلوب الفاقدين، وآجرهم في مصابهم، وأخلف لهم خيراً، ولا تفتنهم من بعد موتاهم.

المزارعون وتكاليف العمالة

محمد بن سعد بن صالح

قدمت حكومتنا الرشيدة عديدًا من المبادرات المهمة لدعم الاقتصاد والنهوض به خلال أزمة كورونا، وقد شملت هذه المبادرات عديدًا من القطاعات الصناعية والتجارية، كما شملت الأفراد، بدعم من توقف عن العمل، وتحمل جزء كبير من راتبه، وكان لهذه المبادرات - ولله الحمد - الأثر الكبير والواضح للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة، الّتي كان أثرها كبيرًا على الاقتصاد العالمي وعلى عديد من الدول.

ومن المجالات التي حظيت بالاهتمام والدعم المجال الزراعي خلال هذه الأزمة، وذلك بتخفيض الكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل الأقساط المستحقة على المزارعين؛ إذ يعتبر المجال الزراعي من المجالات المهمة في عديد من دول العالم؛ لما يمثله من أهمية اقتصادية واستراتيجية بتوفير عديد من المنتجات الغذائية، إضافة إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني، وفي مجتمعنا مر هذا المجال بعديد من المراحل بدءًا من مراحله الأولى الضعيفة، ثم بنشاطه وبروزه بعد الدعم السخي من الحكومة، وأعقب ذلك ظهور الشركات الزراعية الكبرى وتطورها من حيث استخدام الطرق الحديثة لإنتاج عديد من المحاصيل.

وقد فوجئ المزارعون الأفراد خلال هذه الأيام عند التقديم لتجديد إقامة العمال لديهم بارتفاع قيمة التجديد، ومساواتها بالشركات والمؤسسات التجارية، والسماح فقط بعاملين اثنين بالتكاليف القديمة، وهل يعقل أن المزرعة يعمل بها عاملان فقط؟! وماذا سيعملان؟ هل في ملاحظة المياه، أو حصاد الأعلاف، أو حرث الأرض؟ إذ إن أصغر مزرعة تحتاج إلى ما لا يقل عن خمسة عمال.

هذه المبالغ المقررة لتجديد الإقامات لا يمكن للمزارع الفرد، (الذي لا يمارس أي نشاط تجاري بمزرعته) تحملها؛ لذا فإن المؤمل من الجهات المختصة المتمثلة في وزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الموارد البشرية بحث هذا الموضوع لإيجاد الحلول لمثل ذلك، واستثناء المزارعين الأفراد من هذه التكاليف، خصوصًا أن العامل المستقدم للعمل في الزراعة لن يستطيع العمل في مهنة أخرى، وإلا فنحن على مشارف فترة شح في عديد من المنتجات الزراعية في المستقبل وكساد في هذا المجال المهم والحيوي.